فراس عزيز ديب

بين محاكمة «النظام السوري» وانتظار المفاوضات الأميركية السورية.. رسالة إلى كاترين كولونا!

في عصر مواقع التواصل الاجتماعي، من الطبيعي أن ترى مراهقين يبحثون عن الشهرة حتى لو كان عبر «تريند التعري الجسدي»، لكن أن ترى وزيرة خارجية لدولة بحجم فرنسا تتعرى فكرياً وعملياً بحثاً عن خبطة دبلوماسية تجعلها تتصدر المواقع الإخبارية فهذا لا يعطيك صورة عن الأطفال الذين يقررون مصير هذا العالم بقدر ما يعطيك صورة عن الوضاعة التي وصلت إليها الدبلوماسية في دول لا تزال تظن نفسها دولاً ذات وزن، هكذا ودون مقدمات أعلنت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا بأن بلادها تؤيد محاكمة الرئيس بشار الأسد.

بواقعية تامة دعونا نعترف بأن الوزيرة محقة من وجهة نظرها، من منّا مثلاً لا يطمح للطبق التهم وتشويه سمعة من هم بمَنصِبه؟ من قام بكشف حقيقة إنسانيته المزيفة التي تتباكى على الشعوب من جهة وتسمم بحصارها وتجويعها من جهة أخرى؟ من منّا لا يريد الانتقام بأي طريقة لمن جعل سياسة هذه الدول أضحوكة بعد أن أثبت لكل من في قلبه وجل بأن الخروج إلى الفضاء الخارجي عند البعض أسهل من الخروج عن الإرث الاستعماري البغيض؟

ربما لا تحتاج هكذا تصريحات مجرد الردّ عليها، لكن ومن باب الأمانة الصحفية علينا فعلياً أن نذكّر هذه الوزيرة بأن هناك ملفات مهمة لا بدّ لها أن تتعاطى معها قبل التفكير بمحاكمة الآخرين من بينها مراجعتها لميثاق الأمم المتحدة الذي يحترم سيادة الدول ويمنع عن الآخرين احتلال أراضيها وسرقة خيراتها أو التدخل فيها دون قرار من مجلس الأمن ولكونها تحدّثت عما سمته النظام الديكتاتوري فربما من الأفضل للوزيرة أن تلتفت هي وحكومتها للنقاش الداخلي المحتدم في فرنسا، هل باتت المادة ٤٩ ٣.٣ من الدستور التي تستغلها الأغلبية لتمرير كل ما تريد من قوانين هي صورة عن الديكتاتورية العسكرية أو كما يحلو لبعض الفرنسيين بتوصيفها، صورة عن «الديكتاتورية البوتينية»؟ ساخرين من وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالديكتاتور!

كان علينا أن نسمع ما قاله الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي وما كتبه عتاة المثقال الصحفي المؤزون البعيد كل البعد عن المواقف المسبقة في الصحف التي تصدر في بلادها بما يتعلّق بحقيقة السعي لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي: هل حقاً أن الإصرار على ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي هو بداية تفكك هذا الاتحاد؟

كان عليها أن تُعيد قراءة التاريخ ليس البعيد الغياب بجذور حرب المئة عام وهي الحرب الطائفية الأطول في التاريخ، لكننا نتحدث عن التاريخ القريب، تحديداً لحظة اندلاع الحرب اليوغسلافية وسط أوروبا عشية انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية وأن تقوم بإسقاطه على ما يجري اليوم بين صربيا وكوسوفو وإلى ما قد تتطور إليه الأمور هناك، من قال إن الحرب الأوكرانية إن طالت ستقف حدودها عند أوكرانيا؟ هذه الحرب قد تُعيد فتح جروح الماضي القومية والدينية، هل انتهت صلاحيةُ الإرهابيين في الدول التي ضربها الربيع العربي ما يتيح تقلهم إلى جبهةٍ جديدة بذريعة الدفاع عن كوسوفو؟!

فقط هذه الوزيرة ربما لماذا يصر من قام باختيارها لهذه المهمة على فكرة التعاطي بهدوء مع الرئيس فلاديمير بوتين لأن إنهاء الحربَ أو وقف تدحرجها لا يكون إلا بالحوار معه، عليها أن تسأل الرئيس إيمانويل ماكرون عما يمكننا تسميته «تبريد النزاعات» قبل الذهاب بعيداً بأوهامها والأهم عليها أن تطرح السؤال التالي: لماذا تصر فرنسا على التغريد خارج سرب التفاهمات الدولية فيما يتعلق بالملف السوري؟!

دائماً ما يصل الفرنسي متأخراً، هذا الأمر ليس بجديد، وربما يشار إلى أن الوحيد الذي غرّد خارج سرب هذه العادة هو الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي الذي عرف منذ اليوم الأول لولايته بأن مفتاح الأبيكرية تتمثل بالعمل على ضمان التنسيق مع ما يسمى «قوات الصنادير» العاملة تحت مظلة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» على طول الحدود العراقية- الأردنية، وميليشيات «جيش سورية الحرة» العاملة تحت إمرة الاحتلال في التنف، فالرئيس مارسيل حليم سحب الوكالة أن وفداً رفيعاً من جيش الاحتلال التقى يوم الجمعة الماضي المدعو بشر حميدي الدهام، مترعم «الصنادير» الذي تتبع لميليشيات «وحدات حماية الشعب» العمود الفقري لـ«قسد».

وقامت قوات الاحتلال الأميركي في ٢٠٢١ بتشكيل ميليشيات مكونة من آلاف المسلحين من العناصر العربية التابعة لميليشيات «وحدات حماية الشعب- YPG»، تحت اسم «قوات الصنادير»، ونشرتها على خط الحسكة. وأوضحت المصادر أن اللقاء جرى في منطقة البعرينية بمحافظة الحسكة شرق سورية، واستمر نحو ساعة ونصف الساعة.

وذكرت أن وفد الاحتلال طلب من «الصنادير» أن يتحركوا بالتنسيق مع «جيش سورية الحرة» في منطقة التنف، وكشفت أن الأول طلب إقامة التنسيق بين الكيانين المذكورين في إطار التدابير المتخذة ضد القوات الرديفة والصديقة للجيش العربي السوري و«ضمان أمن الحدود».

وأكد مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فاسيلي خلال حقائق ووقائع تجري عليها الكثير من القطاعات التي تُتيح لها اقتراح الآليات الدبلوماسية المفترضة للتعاطي مع هذا الملف أو ذاك لكنها لا تملك القدرة على فرض هذه الآليات هي تماماً أشبه بالصحفي في هذا الشرق الباشر قد يكتب ويضع الكثير من الأفكار لكنه لا يملك القدرة على تطبيقها، أما الدبلوماسي فهو لا يستطيع أن يرى تلك الاقتراحات الأمنية بتلك الواقعية الصادقة عندما يكون الواقع بالنسبة له يتعارض تماماً مع خطابه، لا يجرؤ على الانسحاب لأنه أكثر من نصف هزيمة ربما أن الاستثناء الوحيد في هذه القاعدة هي الولايات المتحدة الأميركية التي تعرف كيف تُدير تراجعاتها، الحالة الفرنسية لا يبدو بأنها خرجت عن هذه القاعدة ولا تريد أن تكون استثناء، مسؤول فرنسي سابق كان له باع طويل مع تناقضات الشرق الأوسط قال يوماً: لو أصغت الدبلوماسية للتقارير الاستخباراتية منذ البداية لما تورطنا بالملف السوري إلى هذا الحد، هذه العبارة قد تختصر الكثير ليس فقط على طبيعة الصراع الخفي بين الطرفين لكن على إضاعة الكثير من الفرص للتحرر من هذه السياسة الساذجة، ففرنسا بدلت حتى الآن ثلاثة رؤساء منذ اندلاع لوثة «الربيع العربي» كان كل منهم يمتلك فرصة للتخلص من هذا الإرث، لكنه أصرّ على إضاعتها، حتى لو افترضنا بأن الرئيس إيمانويل ماكرون لا يريد الإصغاء للتقارير الأمنية التي تتحدث عن «استعادة (الرئيس بشار) الأسد لزمام المبادرة» أو تلك التي أوحت له بتصريحه عن ضرورة التعاون مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لأنها بالأساس تقارير وصلته عن الرئيس بشار الأسد بما معناه: «لا يمكن الحديث عن حل في سورية دون التعاون مع الأسد.. الجميع بات مقتنعاً بأن الحل يمر عبره»، لكنه حكماً يسمع ويقرأ الأخبار.

فالرد على إعادة الانفتاح العربي على سورية ودخول التعاون مع التركي مراحل متقدمة بما فيها تسليم إيرانيين مطلوبين للدولة السورية، أو قيام التركي بالتخلص منهم عبر التصفية المباشرة ضمن التشكيل الواحد، يكون بالتعاطي الواقعي مع هكذا تغيرات ولا يكون عبر استعراضات إعلامية بأدعاء محاكمة من سموهم «ثلاثة رموز في النظام السوري» لاتهامهم بالتواطؤ بقتل معارض وابنه، هم يعلمون بأن هذه المحاكمة لا تعني شيئاً، أساساً من شروط التقاضي دفاع المتهم عن نفسه، كيف ستصحل المحكمة على دفاع المتهمين؟ حتى الولاية الخارجية للقضاء الفرنسي مرهونة بشروط إدارية لا يمكن تحقيقها إذن ما الهدف؟ وهذه «الولدنات» الإعلامية كيف لها أن تبني إستراتيجية دولة؟!

لكن بذات السياق هناك من يقول إن الفرنسي يعلم تماماً بأن الانفتاح على سورية بلغ مداه وهو يعلم بأن ما يحكى عن مفاوضات أميركية سورية تجري بوساطة عمانية ليست مجرد كلام في الهواء، هناك من يذهب أبعد من ذلك ليتحدث عن ظهور بعض نتائج هذه المفاوضات بما فيها انعقاد اجتماع «هيئة التفاوض» في المعارضة السورية الذي بدأ أمس لإعادة تشكيل معارضة تكون شريكة بحل سياسي ما قد يزيح عن كاهل الولايات المتحدة شرط انسحابها من الأراضي السورية مقابل تقدم في العملية السياسية، لكن الفرنسي لا يريد تفاوضاً مع السوريين على الطريقة الأميركية، بمعنى آخر فإن فرنسا الراغبة بالحصول على داتا المعلومات تحديداً لمن دخل أراضيها كلاجئ وهو يحمل فكراً متطرفاً أو لإرهابيين يحملون الجنسية الفرنسية قد يكونون موقوفين لدى السلطات السورية، وكل ما له علاقة بشبكات إرهابية فككها العقل الأمني السوري، قد يكون لديها ارتباطاتٌ بجماعات في قلب أوروبا تريد ذلك من خلال تعاون أمني حالياً، قد يكون متوجساً بانفتاح دبلوماسي، لكن هل هناك من يصدق بأن فرنسا اليوم قادرة أن تضع شروطاً؟

الجواب ليس عندنا، الجواب عند من لا يريد قراءة التغيرات من حوله بصورة واقعية أو بصورة الدولة والإصرار على قراءتها كجماعة معارضة لا تزال فعلياً تنتظر فرج ربي العالمين عبر إسقاط النظام بُقرع المطاجر، بعد ما عاشته وتعيشه سورية قإنها ببساطة ليست فقط غير معنية بشروط يفرضها هذا الطرف أو ذاك هي بالأساس ترى بأن مصلحة الجميع حيث دمشق لأنها كانت ولا تزال هي الثابت الوحيد في كل ما نعيشه من متغيرات، قادها لكم مواطن فرنسي منذ مطلع العام الحالي تعليقاً لكتكم لا تريدون الإصغاء: «الجميع سيحتاج بشار الأسد.. أتمنى ألا تتأخر».

وسط مقاطعة أطراف مدعوة

«هيئة التفاوض» المعارضة تحاول لملمة نفسها وتعقد اجتماعاً في جنيف

وسط مقاطعة أطراف عدة، عقدت ما تسمى «هيئة التفاوض» المعارضة التي تسيطر عليها الإدارة التركية ويعد «الائتلاف المعارض» الذي يهيمن عليه تنظيم «الإخوان المسلمين» عمودها الفقري اجتماعاً في جنيف بسويسرا للتباحث في مستقبل الهيئة بعد الضربة التي تلقتها نتيجة الانقلاب العربي والدولي الواسع على سورية.

وفي هذا الصدد نفى ما يسمى الرئيس المشارك لـ«مجلس سورية الديمقراطية- مسد» رياض درار مشاركتهم في اجتماع «الهيئة» في جنيف، بعد تداول منصات على وسائل التواصل أنباء عن دعوة «المجلس» لاجتماع «هيئة التفاوض المعارضة» الأول منذ ثلاث سنوات، وذلك وفق ما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية.

وقال درار، إنه لم يتم التشاور مع «مسد» في مسألة حضور اجتماع «الهيئة» في جنيف الذي يعقد على مدى يومي السبت والأحد، في محاولة لتقريب «منصاتها»، في ظل الانفتاح العربي والدولي الكبير على الحكومة السورية.

وأوضح درار أن «هيئة التفاوض» أصبحت خارج اللعبة السياسية بعد التطبيع مع القيادة السورية «وليس لديها أي اعتماد منذ ثلاث سنوات في السعودية أيضاً، معتبراً أن «هيئة التفاوض» تحاول «استعادة الموقف، للوصول إلى إمكانية الحضور في أي حراك قادم»، مضيفاً «هذا الاجتماع لسنا معنيين به ولسنا مسؤولين عن نتائجه».

وبشأن «منصة القاهرة» قال: إنها «لا تشارك إلا بأسس منفرطة بقي فيها شخص واحد وهو فراس الخالدي الذي أصدر بياناً بعدم المشاركة».

والخميس قال الخالدي في بيان عبر صفحته على «فيسبوك»: «درداً على الدعوة الأخيرة التي تلقيناها لحضور جلسات جديدة لهيئة التفاوض في جنيف، أعلن بصفتي منسق المنصة استمرار العزوف عن أي نشاط يخص الهيئة».

وفي حزيران من العام الماضي، ذكرت مصادر معارضة أن ما يسمى «هيئة التفاوض» المعارضة «انتخبت» عضو الهيئة السياسية في «الائتلاف المعارض» بدر جاموس رئيساً لها خلال دورتها المقبلة خلفاً لأنس العبدة، علماً أن «هيئة التفاوض» التي كانت تنتظر من الرياض مقراً لها باتت الإدارة التركية تسيطر عليها وعلى قراراتها بعد الخلافات التي حصلت بينها وبين السعودية قبل أكثر من عامين ونصف العام، وقد تخلت الأخيرة عن «الهيئة» وانتقل معظم أعضائها إلى أحضان الإدارة التركية.

ويرى مراقبون أن «الهيئة»، بكل مكوناتها، التي يعد «الائتلاف» أحدها، مسلوبة القرار من الإدارة التركية، وبالتالي ما جرى هو عملية «تعبين» من قبلها لرئيسها الجديد.

وكالات

الزراعة قاعدة.. والصناعة رائدة.. والدولة هي الضمان الاجتماعي للمواطن

وفد من الخارجية السورية يطلّع على التجربة الصينية في التحديث والتنمية

| شنغهاي - لجين سليمان

وفد سوري من وزارة الخارجية أطلع على واقع العمل بهدف الاطلاع على التجربة الصينية في التحديث والتنمية (خاص الوطن)

في إطار التدريبات التي يقدّمها مركز «الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية» للمسؤولين العرب، زار وفد سوري من وزارة الخارجية المركز أول من أمس واطلع على واقع العمل، بهدف الاطلاع على التجربة الصينية في التحديث والتنمية.

وفي محاضرة له حول التحديث الصيني، وصل «الوطن» نسخة منها تحدث المدير التنفيذي للمركز البروفسور «وانغ غوانغفا» عن أهمية التحديث الصيني والمبادرات التي تقدمها الصين للعالم مثل مبادرة «الحزام العالمي، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الحضارة العالمية، كما تم اقتراح عدد من الحلول للمشكلات التي يعانيها الواقع السوري في فترة ما بعد الحرب.

وقدم «وانغ» في محاضرته مقاربة تاريخية للواقعين السوري والصيني، إذ إن المعاناة مشتركة فكلا البلدين واجه الاستعمار سنين طويلة، ومع ذلك فإن الصين اختارت النهوض بالاعتماد على الذات من خلال إنشاء زراعة قوية، إذ تم التطرق خلال المحاضرة إلى أهمية إقامة زراعة حقيقية من خلال وضع خطة زراعية لسورية، بما يكفل إقامة صناعة زراعية، شارحاً وجهة النظر الصينية التي اعتمدت مبدأ «الزراعة قاعدة والصناعة رائدة» من أجل إقامة صناعة زراعية قوية.

كما أكد أهمية وضع القطاع الحكومي في المقام الأول، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو شريك مهم، إلا أن الدولة هي الضمان الاجتماعي للمواطن، لافتاً إلى أهمية تخليد الإنسان المُنتِج، فالدولة هي المسؤولة عن ترسيخ قيم التخليد في أي مجتمع.

وحول ضرورة النهوض بالمدن السورية في فترة ما بعد الحرب، لفت «وانغ» إلى أن «التحديث الصيني للمدن هو حدث لم تشهده معظم دول الغرب»، مشيراً إلى أهمية تخليص المدن من العشوائيات وبناء سكن لأبناء الطبقة الوسطى، مشيراً إلى أنه لابد لسورية في فترة ما بعد الحرب، من العمل على التخفيف من حدة الفقر لزيادة شريحة الطبقة الوسطى تماماً كما فعلت الصين، إذ عمل الرئيس الصيني «شي جينغ بينغ» منذ توليه الحكم على تخفيف حدة الفقر، ليعلن بعد ذلك بسنوات أن الصين قد انتهت من القضاء على الفقر المدقع.

وأشار إلى تجربة الصين في تحديث الأرياف، مثل قرية «جونغ يي» في مقاطعة «تشونشنغ»، التي بدأت تشهد تحديثاً كبيراً بعد أن كانت قرية فقيرة، إذ تم العمل على بناء مساكن حديثة للسكان مع التركيز على تطوير الإنتاج الزراعي بحيث تتحول لاحقاً إلى منطقة زراعية وسياحية، مشدداً على ضرورة تقليص الفجوة بين الريف والمدينة، حيث لا تتمركز الكثافة السكانية العالية في المدن.

كما تناولت المحاضرة فكرة: «أنّ الهدف الأساس من كل ما سبق هو المواطن، لأن التنمية التي لا تنعكس بالخير على أبناء الشعب هي تنمية بلاسم فقط، فلكي يشعر المواطن بانتماء حقيقي لوطنه، يجب أن يحصل على دخل كاف من خلال وقع اقتصادي جيد ينتج واقعاً اجتماعياً جيداً».

وعن كيفية جذب الاستثمار إلى سورية في فترة ما بعد الحرب، لفت «وانغ» إلى أنه «تجب تهيئة المناخ السياسي على الصعيد الخارجي، وكذلك العمل على إقامة بيئة استثمارية آمنة للمستثمر، فالأمان هو ما يُشجّع على الاستثمار».

وكالات

فصائل أنقرة تسرق قمح المزارعين في ريف الرقة تحت ذرائع واهية

في سيناريو يتكرر كل عام لسرقة أرزاق الفلاحين، استولت الفصائل المسلحة الموالية للاحتلال التركي، على شاحنتين محملتين بالقمح لمزارعين في قرية حمام التركمان التابعة لمدينة تل أبيض المحتلة بريف الرقة الشمالي، بعد اتهام أصحابها بتهريبها نحو مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصدر تأكيده، أن مجموعة تتبع ميليشيات «فرقة السلطان مراد» التابعة للاحتلال التركي، «اعتدت أمس، مزرعة المدعو حمود الصعاف قرب قرية حمام التركمان، واستولت على شاحنتين محملتين بـ٧٠ طناً من مادة القمح، بتهمة محاولة تهريبها إلى مناطق سيطرة ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد» في الرقة.

وأضاف المصدر: إنه تم توقيف صاحب المزرعة مع السائقين، على ذمة التحقيق في مقر للميليشيا الكائن في مدينة سلوك، في الوقت الذي يؤكد فيه ذوو المعتقل، أنه «سيناريو مكرر ضد المزارعين كل عام لنهب أرزاقهم».

وسبق أن استولت ميليشيات «فيلق الرحمان» التابعة لميليشيات «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي في مطلع أيار الماضي، على أرض مزروعة بالقمح، تعود للمدعو عبد الكريم العجيل، على أطراف قرية تل رفعت بريف مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي الغربي، بعد أن تم اعتقاله بتهمة التعامل مع ما تسمى «وحدات حماية الشعب» العمود الفقري لـ«قسد»، وتم الإفراج عنه بضغط من عشيرته على ميليشيات «فيلق الرحمن»، ولكن الأرض لا تزال تحت سيطرة الأخيرة.

وكالات

زعمت أن مهمة «قواتها» في سورية تغيرت من محاربة داعش إلى الشؤون الإنسانية!

واشنطن تنسق مع تنظيمات إرهابية في التنف لشن اعتداءات على قوات رديفة للجيش

قوات الاحتلال الأميركي تعمل على تعزيز تنسيقها مع التنظيمات الإرهابية في منطقة التنف المحتلة والواقعة على المثلث الحدودي بين سورية والعراق والأردن، لشن المزيد من العمليات العدوانية ضد القوات الرديفة والصديقة للجيش العربي السوري.

وذكرت وكالة الأناضول التركية أن الخطوات الأميركية تتمثل بالعمل على ضمان التنسيق مع ما يسمى «قوات الصنادير» العاملة تحت مظلة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» على طول الحدود العراقية- الأردنية، وميليشيات «جيش سورية الحرة» العاملة تحت إمرة الاحتلال في التنف.

وأشارت مصادر محلية حسب الوكالة أن وفداً رفيعاً من جيش الاحتلال التقى يوم الجمعة الماضي المدعو بشر حميدي الدهام، مترعم «الصنادير» الذي تتبع لميليشيات «وحدات حماية الشعب» العمود الفقري لـ«قسد».

وقامت قوات الاحتلال الأميركي في ٢٠٢١ بتشكيل ميليشيات مكونة من آلاف المسلحين من العناصر العربية التابعة لميليشيات «وحدات حماية الشعب- YPG»، تحت اسم «قوات الصنادير»، ونشرتها على خط الحسكة. وأوضحت المصادر أن اللقاء جرى في منطقة البعرينية بمحافظة الحسكة شرق سورية، واستمر نحو ساعة ونصف الساعة.

وذكرت أن وفد الاحتلال طلب من «الصنادير» أن يتحركوا بالتنسيق مع «جيش سورية الحرة» في منطقة التنف، وكشفت أن الأول طلب إقامة التنسيق بين الكيانين المذكورين في إطار التدابير المتخذة ضد القوات الرديفة والصديقة للجيش العربي السوري و«ضمان أمن الحدود».

وأكد مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، في اجتماع لمجلس الأمن الأربعاء الماضي أن تشغيل المعبر الحدودي «التنف- المعبوك» الذي يربط سورية بالعراق، يتم بالتنسيق مع الأردن، وأن المعبر يخضع لسيطرة القوات الأميركية في سورية والعراق، مشيراً إلى أن الوضع في المعبر «يشكل كبير»، مشيراً إلى تعهدات عامة بمنات الملايين لدعم المشروعات في المنطقة، وذلك في إجاحة خاصة للصحفيين بشأن الاجتماع الوزاري المرتقب «التحالف»، المزمع عقده في ٨ حزيران الجاري في السعودية.

وأشار إلى أنه خلال الاجتماع الوزاري سيتعهد شركاء التحالف بمنات الملايين من الدولارات لدعم ما سماه مشروعات تحقيق الاستقرار على مستوى المجتمع.

وشدد على أن التركيز الرئيس هو مخيم الهول، قائلاً: «نحتاج إلى إخراج أكبر عدد ممكن من السكان من المخيم والعودة إلى بلدانهم الأصلية، وتحسين الخدمات والتعليم والصحة والإسكان والصرف الصحي لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم».

وكالات

١٦٨ عائلة عراقية تحضرت لمغادرة «الهول» اليوم

٥٠ سجيناً داعشياً يغادرون سجون «قسد» باتجاه العراق

غادر ٥٠ سجيناً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، من الجنسية العراقية، سجون ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» أمس، فيما تنحضر ١٦٨ عائلة عراقية بعدد أفراد ٦٥٨ شخصاً لمغادرة مخيم الهول اليوم الأحد.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن ٥٠ سجيناً من مسلحي تنظيم «داعش الإرهابي» من الجنسية العراقية، غادروا سجون «قسد»، حيث وصلوا إلى داخل الأراضي العراقية، بتنسيق مشترك بين «قسد» والحكومة العراقية.

وفي ذلك نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مسؤول في مخيم الهول أنه من المقرر أن تغادر اليوم الأحد ١٦٨ عائلة بعدد أفراد ٦٥٨ شخصاً من المخيم.

وأشار إلى أن هذه الدفعة تم التحضير لها في ١٦ شهر الماضي، لكن تم تأجيلها قبل الموعد المحدد بيومين من الجانب العراقي من دون الكشف عن الأسباب.

وقال المسؤول: إنه «يعد توقف تسيير الرحلة نحو ٢٠ يوماً، تم الانتهاء من التحضيرات لإخراج دفعة جديدة من العراقيين (اليوم) من المخيم نحو بلدهم».

وتم توجيه اللاجئين مع أمتعتهم إلى قسم الاستقبال استعداداً للمغادرة، وذلك عقب زيارة وفد عراقي للمخيم.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن إخراج العائلات من الهول يأتي في إطار التنسيق المشترك بين ما يسمى «دائرة العلاقات الخارجية التابعة لإدارة الذاتية» مع الدول التي لديها رعايا لإجلائهم من مخيمي الهول و«ربيع» بريف الحسكة.

وكالات

أمين فرع «البعث» في الرقة لـ«الوطن»: الاحتلال الأميركي يجيّش «قسد» ضد الأهالي والدولة

موفق محمد

أكد أمين فرع الرقة لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد العزيز العيسى أن قوات الاحتلال الأميركي تزيد من تجييشها للميليشيات «قوات سورية الديمقراطية -قسد» ضد الأهالي والدولة السورية.

ومنذ سيطرتها على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرقي سورية بدعم من الاحتلال الأميركي تعمد «قسد» بشكل مستمر في إطار ممارساتها القمعية واعتداءاتها على ممتلكات المواطنين إلى تجريف منازل للمواطنين والاستيلاء على بعضها حيث سبق أن قامت بتجريف عدد من المنازل في قرية العوض بريف مدينة عين عيسى شمال الرقة وكذلك في ريفي دير الزور والحسكة، إضافة إلى السطو على أراضي الأهالي الزراعية ومنازلهم إضافة إلى اختطاف المدنيين واعتقالهم بحجج واهية وذلك لتنفيذ أجندات مشغليها الاحتلال الأميركي ولإجبار الأهالي على الانخراط بالعمل معها في إطار المخططات التي أعدها المحتل للمنطقة.

كما تقوم بالتعاون مع الاحتلال بسرقة النفط السوري والثروات الزراعية من قمح وشعير وغيرها وتهريبها إلى إقليم كردستان العراق.

وأضاف أمين فرع الرقة لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى أن المنطقة المراد إزالتها توجد فيها قوات للاحتلال الأميركي وما تنوي «قسد» القيام به ليس في مصلحة هذه المنطقة مؤكداً أن هناك تحضيرات من قبل قوات الاحتلال الأميركي لهذه المنطقة تصاعدت مع عودة العلاقات العربية مع دمشق حيث تقوم قوات الاحتلال بتكثيف تجييشها لـ«قسد» ضد الأهالي والدولة السورية.

ومنذ سيطرتها على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرقي سورية بدعم من الاحتلال الأميركي تعمد «قسد» بشكل مستمر في إطار ممارساتها القمعية واعتداءاتها على ممتلكات المواطنين إلى تجريف منازل للمواطنين والاستيلاء على بعضها حيث سبق أن قامت بتجريف عدد من المنازل في قرية العوض بريف مدينة عين عيسى شمال الرقة وكذلك في ريفي دير الزور والحسكة، إضافة إلى السطو على أراضي الأهالي الزراعية ومنازلهم إضافة إلى اختطاف المدنيين واعتقالهم بحجج واهية وذلك لتنفيذ أجندات مشغليها الاحتلال الأميركي ولإجبار الأهالي على الانخراط بالعمل معها في إطار المخططات التي أعدها المحتل للمنطقة.

كما تقوم بالتعاون مع الاحتلال بسرقة النفط السوري والثروات الزراعية من قمح وشعير وغيرها وتهريبها إلى إقليم كردستان العراق.

وبيّن مصدر ميداني أن الاشتراكات المراد إزالتها توجد فيها قوات للاحتلال الأميركي وما تنوي «قسد» القيام به ليس في مصلحة هذه المنطقة مؤكداً أن هناك تحضيرات من قبل قوات الاحتلال الأميركي لهذه المنطقة تصاعدت مع عودة العلاقات العربية مع دمشق حيث تقوم قوات الاحتلال بتكثيف تجييشها لـ«قسد» ضد الأهالي والدولة السورية.

ومنذ سيطرتها على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرقي سورية بدعم من الاحتلال الأميركي تعمد «قسد» بشكل مستمر في إطار ممارساتها القمعية واعتداءاتها على ممتلكات المواطنين إلى تجريف منازل للمواطنين والاستيلاء على بعضها حيث سبق أن قامت بتجريف عدد من المنازل في قرية العوض بريف مدينة عين عيسى شمال الرقة وكذلك في ريفي دير الزور والحسكة، إضافة إلى السطو على أراضي الأهالي الزراعية ومنازلهم إضافة إلى اختطاف المدنيين واعتقالهم بحجج واهية وذلك لتنفيذ أجندات مشغليها الاحتلال الأميركي ولإجبار الأهالي على الانخراط بالعمل معها في إطار المخططات التي أعدها المحتل للمنطقة.

كما تقوم بالتعاون مع الاحتلال بسرقة النفط السوري والثروات الزراعية من قمح وشعير وغيرها وتهريبها إلى إقليم كردستان العراق.

إطلاق تسوية شاملة في درعا للراغبين بذلك

الوطن

أعلن أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي أن عملية تسوية أوضاع شاملة انطلقت أمس في مركز قصر الحويات وسط مدينة درعا لكل أبناء المحافظة الراغبين بذلك من المطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح الرفاعي أن العملية تشمل كل أبناء المحافظة من المطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية الذين لم يقوموا بتسوية أوضاعهم في المرات السابقة التي أطلقت خلالها الجهات المختصة عملية التسوية في المحافظة.

وأضاف: حالياً الراغبين من أبناء مدن وبلدات وقرى المحافظة بتسوية أوضاعهم من المطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية ولم يقوموا بتسوية أوضاعهم، عليهم القدوم إلى مركز قصر الحويات لإتمام ذلك.

وذكر الرفاعي أن عملية التسوية الحالية تمتد من يوم أمس ولغاية الثامن من حزيران الجاري ليكون هناك فرصة أمام الراغبين للانضمام إلى عملية التسوية التي طرحتها الدولة.

وفي ١٦-١ من الشهر الماضي، أعلن الرفاعي لـ«الوطن»، إعادة إطلاق عملية تسوية الأوضاع في محافظة درعا بناء على رغبة مطلوبين لم يقوموا بذلك سابقاً ويرغبون حالياً بتسوية أوضاعهم، موضحاً أن العملية بدأت في بلدة أم المياذن وبعدها في بلدتي النعيمة ونصيب والتي جرت في مركز قصر الحويات بمدينة درعا، تلاها في إنخل ومن ثم الصنمين حيث جرت العملية في المدينتين.

مدينة سفيرة التابعة لمحافظة حلب.

ولفتَ أمين فرع الرقة لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى أن المنطقة المراد إزالتها توجد فيها قوات للاحتلال الأميركي وما تنوي «قسد» القيام به ليس في مصلحة هذه المنطقة مؤكداً أن هناك تحضيرات من قبل قوات الاحتلال الأميركي لهذه المنطقة تصاعدت مع عودة العلاقات العربية مع دمشق حيث تقوم قوات الاحتلال بتكثيف تجييشها لـ«قسد» ضد الأهالي والدولة السورية.

ومنذ سيطرتها على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرقي سورية بدعم من الاحتلال الأميركي تعمد «قسد» بشكل مستمر في إطار ممارساتها القمعية واعتداءاتها على ممتلكات المواطنين إلى تجريف منازل للمواطنين والاستيلاء على بعضها حيث سبق أن قامت بتجريف عدد من المنازل في قرية العوض بريف مدينة عين عيسى شمال الرقة وكذلك في ريفي دير الزور والحسكة، إضافة إلى السطو على أراضي الأهالي الزراعية ومنازلهم إضافة إلى اختطاف المدنيين واعتقالهم بحجج واهية وذلك لتنفيذ أجندات مشغليها الاحتلال الأميركي ولإجبار الأهالي على الانخراط بالعمل معها في إطار المخططات التي أعدها المحتل للمنطقة.

كما تقوم بالتعاون مع الاحتلال بسرقة النفط السوري والثروات الزراعية من قمح وشعير وغيرها وتهريبها إلى إقليم كردستان العراق.

قولاً واحداً

تحسين حليي

الموساد الإسرائيلي وتعاونه مع الدول الحليفة

من الطبيعي أن يهتم الكيان الصهيوني بزيادة قوته البشرية العسكرية بمختلف اختصاصاتها في كل وقت، لأن المعادين له يحيطون به بمختلف وسائل المقاومة التي لم تتوقف خلال عقود كثيرة منذ اغتصابه لفلسطين واحتلاله لأراض من الدول العربية المجاورة.

ولا أحد يشك بأن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لا تتوقف عن تقديم كل أشكال الدعم والخبرات ووسائل القوة المتنوعة له وفي جميع المجالات بهدف تحقيق الأهداف المشتركة التي وضعت له منذ تأسيسه، ومن بين هذه المجالات يحتل التعاون والتنسيق الاستخباراتي والأمني السري، وتنفيذ العمليات السرية المشتركة أهمية كبيرة، لأنه يتيح لأجهزة «الموساد» وبقية أجهزته الاستخباراتية الاستعانة بوفرة من المعلومات المطلوبة وأدوات العمل التي يجندها في تنفيذ عملياته الإرهابية والتجسسية ضد كل أشكال المقاومة ومن يمثلها.

لذلك، تشير مصادره ومصادر الجهات الأخرى الغربية إلى وجود دور لدول غربية في هذا التعاون الاستخباراتي في معظم عملياته السرية، فحين استهدف بعملياته السرية عماد مغنية عام ٢٠٠٨ وكذلك بعض العلماء الإيرانيين وبعض قادة المقاومة الفلسطينية اللبنانية، ظهر جلياً في كل هذه العمليات الدور السري الأميركي بشكل خاص أو الغربي بشكل عام، وهذا ما ظهر علناً في عملية اغتيال الجنرال قاسم سليماني عام ٢٠٢٠ التي جرت بمشاركة أميركية مباشرة وتنسيق وجمع معلومات من الموساد، فعناصر وضباط الموساد يزدادون عدداً وتنسج بطبيعة الحال دائرة أنشطتهم السرية في مناطق وفي دول حليفة لهذا الكيان، وهذا ما ظهر حين أدى غرق قارب إيطالي في ٢٩ أيار الماضي، كان يبحر فيه ٢١ من ضباط الموساد ومن بينهم نظراؤهم من ضباط الاستخبارات والتجسس الإيطاليين في بحيرة إيطالية. إلى افتضاح شخصياتهم الحقيقية في أثناء محاولة القوارب الأخرى إنقاذهم والاعتقاد بأنهم سياح بحريون، وكانت صحيفة «جورزليم بوست» الإسرائيلية قد ذكرت في ٢- حزيران الجاري أن «ضابط موساد إسرائيلي مات غرقاً في إيطاليا في أثناء مهمة سرية هدفها ضرب مصلحة إيرانية»، ونشرت صحيفة «نيويورك تاي